

ان أبرز المشاكل الفنية هي مشكلة فاعلية أجهزة الدفاع العربية المضادة للطائرات ، وهو ما دفع البنتاغون الى رصد موارد خاصة لإيجاد الحلول لعدد من المشاكل الخطيرة التي ظهرت في قدرة الاسلحة الاميركية على مواجهة شبكات الدفاع الجوي العربية . أما نقاط الضعف فهي : انعدام القدرة على تحديد بطاريات الصواريخ بدقة ، والنقص في الصواريخ ذات المدى الذي يمكنها من تدمير بطاريات الصواريخ المضادة عن بعد بفوق مدى هذه الصواريخ ، وبطء الصواريخ الخالية الذي يسمح باكتشافها والعمل على مقاومتها ، وانعدام وجود رؤوس قوية لهذه الصواريخ يمكنها من تدمير محطات الرادار وبطاريات الصواريخ العادية تدميراً تاماً ، وعدم معرفة نوع رادار التوجيه للصواريخ الروسية وهو ما لم يساعد على تطوير وسائل الكترونية مضادة وملائمة للتشويش على هذه الصواريخ ، وعدم العمل على التقليل من الأشعة تحت الحمراء للطائرات مما يسهل على الصواريخ ذات التوجيه بالأشعة تحت الحمراء اكتشافها .

وعلى الرغم من التحسين المستمر فسي أجهزة التشويش الإلكتروني يبدو ان الأجهزة المتوفرة لدى إسرائيل لا تلك مستوى قدرة مشكوك فيها على اكتشاف اطلاق صواريخ سام - 6 وتحذير الطيار منها . كما لا يعرف عن أجهزة اميركية قادرة على التشويش على رادار الدفاع المضاد للطائرات زد - يو - 23 ذي التوجيه الراداري بشعاع ضيق جداً ، يمنع اكتشافه والتهرب منه .

أما المشكلة الثانية فهي مشكلة الجبهة الداخلية . فقد صرح وزير الشرطة شلومو هيل « ان الملاجئ تكفي لنصف السكان فقط وستكون الجبهة الخلفية أكثر انكشافاً في الحرب المقبلة » (ر ١ ا ، ١٤/٨/٧٤) . وقال في مناسبة أخرى : « يتوجب علينا ان نأخذ بالحسبان الخطر الناجم عن تجدد الحرب ، لان الجبهة الداخلية ستكون مكشوفة أمام الصواريخ العربية والاعمال التخريبية على طول الحدود » (ر ١ ا ، ٨/٨/٧٤) .

وفيما يتعلق بالطاقة البشرية صرح رئيس الحكومة : « لقد وصلنا الى وضع أصبحت فيه الطاقة البشرية تقيدنا أكثر من أي عامل آخر ،

بقية ٥٤ مليار دولار للمساعدات العسكرية لإسرائيل على مدى ثلاث سنوات ، وذلك بعد ان تجري الانتخابات للكونجرس في تشرين الثاني (نوفمبر) القادم . وستبدأ إسرائيل في استلام هذه المساعدات - اذا أقرها الكونجرس - اعتباراً من تموز ١٩٧٥ (معارف ، ١٥/٩/٧٤) . ومن جهة أخرى ، قلصت الصناعة العسكرية الإسرائيلية انتاج الاسلحة والذخائر المعدة للتصدير ، وذلك لتستطيع تلبية طلبات وزارة الدفاع المتزايدة وتجديد احتياطي الجيش من الذخائر والاسلحة . وتتدر طلبات وزارة الدفاع من الصناعة العسكرية الإسرائيلية لهذه السنة بخمسة مليارات ليرة إسرائيلية (يديعوت احرونوت ، ٤/٩/٧٤) .

وفي إطار استكمال الاستعدادات على الجبهة الداخلية ، انتهى وزير المواصلات جاد يعقوبي من وضع الترتيبات الجديدة في وزارة المواصلات لحالة الطوارئ ، مستنداً الى التجربة التي مرت بها إسرائيل خلال حرب تشرين ، إذ اتضح ان المواصلات البرية تشكل إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت الى اضرار خطيرة في الاقتصاد ، وذلك بسبب تجنيد السيارات المدنية لفترات طويلة لم تكن متوقعة . كذلك عملت السلطات الإسرائيلية على تنافي أزمة النقل التي جابهتها خلال الحرب الأخيرة وعانى منها الاقتصاد الإسرائيلي فترة غير قصيرة . وقد تم شراء ٢٥٠٠ شاحنة ، زادت قدرة النقل البري بثلاثة اضعاف ونصف الضعف . كما تم الاتفاق مع السلطات العسكرية على ان لا تجند في حالة الطوارئ عدداً أكبر من السيارات المدنية ، وانما الكمية نفسها التي جندت في حرب تشرين ، بحيث يستطيع الاقتصاد المدني العمل في حالة الطوارئ بـ ٤٥ - ٥٥ ٪ من قدرته في الأيام العادية (يديعوت احرونوت ، ٢٥/٨/٧٤) .

النقص في بعض أنواع الاسلحة وتضعف الجبهة الداخلية :

بالرغم من كل هذه التدابير وتصريح رئيس الأركان الإسرائيلي (يديعوت احرونوت ، ١٤/٩/٧٤) « بأن الجيش يتغلب على أزمات حرب يوم الغفران » ، فان المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لا تزال تعاني من عدد من المشاكل ، منها الفنية ومنها مشاكل أخرى متعلقة بالجبهة الداخلية والطاقة البشرية والجيش الدائم والمعنويات .